مفهوم التعايش السلمي وإسهامه في تحقيق الامن المجتمعي: العراق بعد عام ٢٠٠٣م انموذجا

م.د. عاليه عبدالامير عبدالمجيد
alieaa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم التعايش السلمي ودوره في تعزيز الأمن المجتمعي، متخذًا من العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجًا للدراسة، في ظل ما شهده من تحولات سياسية وأمنية عميقة انعكست بصورة مباشرة على بنية المجتمع وتماسكه. تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في مدى قدرة آليات التعايش السلمي المعتمدة في الواقع العراقي على الإسهام في تحقيق أمن مجتمعي مستدام، ولا سيما في ظل تصاعد الانتماءات الفرعية وتراجع مفهوم المواطنة الجامعة. يهدف البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي للتعايش السلمي والأمن المجتمعي، وتشخيص واقع كل منهما في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والكشف عن طبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، فضلًا عن تحديد أبرز التحديات البنيوية التي تعيق ترسيخ التعايش وتعزيز الأمن المجتمعي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات الفكرية ذات الصلة، واستقراء الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، وربط المعطيات النظرية بالتطبيقات العملية. وقد توزعت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة؛ خُصص الأول لبيان مفهوم التعايش السلمي وواقعه في العراق، فيما تناول الثاني مفهوم الأمن المجتمعي ومقوماته وتحدياته بعد عام ٢٠٠٣، أما المبحث الثالث فقد ركّز على تحليل دور التعايش السلمي في تعزيز الأمن المجتمعي، من خلال تتبع المراحل التي مر بها العراق، ولا سيما مرحلة العنف الطائفي، وصعود التنظيمات (الارهابي)ة، ثم محاولات إعادة بناء التعايش بعد هزيمة تنظيم داعش (الارهابي). وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها أن ضعف التعايش السلمي أسهم بشكل مباشر في تآكل الأمن المجتمعي، وأن غياب سيادة القانون، وترسخ المحاصصة، وانتشار الفساد، جميعها عوامل أعاقت بناء مجتمع متماسك. كما خلصت الدراسة إلى أن تعزيز قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، وإعادة الاعتبار لمفهوم الدولة الجامعة، تمثل شروطًا أساسية لإعادة بناء التعايش السلمي وتحقيق الأمن المجتمعي على المدى الطويل. واختُتم البحث بتقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في دعم الاستقرار المجتمعي وتعزيز السلم الأهلي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التعايش السلمي، الامن المجتمعي، العراق بعد العام ٢٠٠٣م

Peaceful Coexistence and Its Contribution to Achieving Societal Security: Iraq as a Case Study After 2003.

Alya Abdulameer Abdulmajeed Lec. Dr

Abstract:

This study examines the concept of peaceful coexistence and its role in enhancing societal security, taking Iraq after 2003 as a case study, in light of the profound political and security transformations that have directly affected the structure and cohesion of Iraqi society. The research is grounded in a central problem concerning the extent to which the mechanisms of peaceful coexistence adopted in the Iraqi context have contributed to achieving sustainable societal security, particularly amid the rise of sub-national identities and the erosion of inclusive citizenship.

The study aims to analyze the conceptual frameworks of peaceful coexistence and societal security, diagnose their reality in Iraq after 2003, and reveal the interactive relationship between them, while also identifying the main structural challenges hindering the consolidation of coexistence and the strengthening of societal security. To achieve these objectives, the research adopts a descriptive–analytical approach, relying on the analysis of relevant theoretical literature, an examination of Iraq's political and social realities, and linking theoretical insights with practical developments.

The study is structured around three main sections. The first addresses the concept of peaceful coexistence and its reality in Iraq. The second discusses the concept of societal security, its foundations, and the challenges it has faced since 2003. The third section analyzes the role of peaceful coexistence in promoting societal security, by tracing the stages Iraq has experienced, particularly the period of sectarian violence, the rise of terrorist organizations, and subsequent attempts to rebuild coexistence after the defeat of ISIS terrorist organization.

The study concludes that the fragility of peaceful coexistence has directly contributed to the erosion of societal security, and that the absence of the rule of law, the entrenchment of sectarian power-sharing, and widespread corruption have all undermined efforts to build a cohesive society. It also finds that strengthening citizenship, tolerance, dialogue, and restoring the concept of an inclusive state constitute essential conditions for rebuilding peaceful coexistence and achieving long-term societal security in Iraq.

المقدمة

يتميز المجتمع العراقي بتعددية قومية ودينية متأصلة، إذ تتداخل فيه مجموعة متنوعة من الأعراق والأديان والمذاهب .هذه السمة، وإن كانت سمة مشتركة لكثير من المجتمعات، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة في سياق تشكل الدولة العراقية الحديثة .فالعوامل التاريخية والسياسية التي ساهمت في نشأة

هذه الدولة لم توفر الإطار المؤسساتي الكافي لحماية حقوق الأقليات القومية والدينية، مما أدى إلى تحديات مستمرة في مجال الهوية والاندماج.

إذ لجأت الأنظمة المتعاقبة للقوة والإكراه بشكل واسع في إدارة شؤون الدولة، مما أضر بالنسيج الاجتماعي وأعاق تحقيق الأمن والاستقرار، وعرقل بناء دولة مؤسساتية، وهذا بدوره خلف آثارًا سلبية عميقة على المجتمع والاقتصاد والسياسة، هذا من جانب ومن جانب آخر، يعد الامن المجتمعي في أي مجتمع ضرورة أساسية ومطلبا مهما يقاس على ضوئه مدى استقرار المجتمع وانسجامه وتقدمه وقدرته على تحقيق حالة الوفاق بين فئاته المختلفة، والتصدي لأي خطر يهدد البلاد داخليا أو خارجيا.

والمتفق عليه أن النظام السياسي يؤدي دورًا محوريًا في تحقيق التعايش السلمي، وذلك من خلال آليات التفاعل التي يبنيها مع مختلف فئات المجتمع. وبما أن الأمن المجتمعي يستند إلى مجموعة من العوامل المتداخلة متمثلة بـ (سيادة احكام القانون، التسامح ونبذ العنف، تحقيق الرفاه الاقتصادي، المواطنة، .....)، فإن التعايش السلمي يعد أحد هذه العوامل التي تساهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

وفي سياق التطورات التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣، فقد أدى تصاعد الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني إلى تهديد أركان الأمن المجتمعي، مما يجعل من التعايش السلمي ضرورة ملحة لبناء مجتمع عراقي متماسك .إذ أن تعزيز قيم المواطنة والولاء للوطن تساهم في صهر الهويات الفرعية، وبالتالي يعزز الأمن والاستقرار المجتمعي.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في تحديد اهم الاليات التي تنسجم مع الواقع العراقي، والتي من شأنها ان تسهم في تحقيق تعايش سلمي مستدام، ولتضييق حلقة الدراسة نطرح الأسئلة البحثية التالية:

١/ ماهي آليات التعايش السلمي؟

٢/ هل تساهم اليات التعايش السلمي المتبعة في العراق في تحقيق الأمن المجتمعي؟

٣/ ما إشكالية الاليات المتبعة من قبل النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣م لتحقيق الامن المجتمعي؟

٤/ ماهي الآليات التي يمكن تطبيقها على الواقع العراقي لتعزيز التعايش السلمي وتحقيق الامن المجتمعي على المدى الطويل؟

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها: (أن التعايش السلمي والأمن المجتمعي مفهومان مترابطان، وأن تحقيق الأول هو شرط أساسي لتحقيق الثاني). إذ تشير الفرضية البحثية إلى وجود علاقة سببية وثيقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي، ففي ظل التنوع الديني والعرقي الذي يميز المجتمع العراقي، فإن

بناء مجتمع متماسك يتطلب تبني قيم التسامح والاحترام المتبادل والمساواة. وبالتالي، فإن تعزيز التعايش السلمي ليس مجرد هدف في حد ذاته، بل هو أداة لتحقيق الأمن والاستقرار على المستوى الداخلي على المدى الطويل.

ولإثبات فرضية الدراسة نطرح تساؤلات لبناء نموذج نظري لشرح العلاقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق، واختبار هذا النموذج لبيان صحته من عدمه، وهي متمثلة بـ:

كيف يفهم التعايش السلمي؟ وما هي مقوماته وآلياته؟

كيف يفهم الامن المجتمعي؟ وماهي مقوماته وآلياته؟

هل عرف العراق منذ تأسيسه تعايشاً سلمياً بين مكوناته المختلفة؟

كيف يمكن للتعايش السلمي ان يسهم في تعزيز الامن المجتمعي؟

هيكلية الدراسة:

بناء على الأسئلة البحثية التي تم طرحها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية. المبحث الأول: مفهوم التعايش السلمي وواقع حاله في العراق، ويهدف إلى تقديم تعريف شامل لمفهوم التعايش السلمي وتحليل واقع هذا المفهوم في السياق العراقي، مع التركيز على العوامل المؤثرة فيه والتحديات التي تواجهه. أما المبحث الثاني: مفهوم الامن المجتمعي وواقع حاله في العراق، وهو يبحث مفهوم الأمن المجتمعي، مستعرضاً مؤشراته المختلفة في العراق. اما المبحث الثالث: دور التعايش السلمي في تعزيز الامن المجتمعي في العراق، وينصب تركيزه على تحليل العلاقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق، وذلك من خلال استعراض الأدبيات النظرية ذات الصلة وتقديم تحليل عملي لواقع الحال في العراق، مع التركيز على الآليات التي تساهم في تعزيز هذه العلاقة والتحديات التي تواجهها. وفي الختام، تم عرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز الأمن المجتمعي من خلال تعزيز التعايش السلمي في العراق.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي في سياق العراق المعاصر، خاصة بعد التغيرات الجذرية التي شهدها العراق عقب العام ٢٠٠٣م. ويمكن تلخيص أهدافها الرئيسية على النحو التالي:

١.تحليل مفهومي التعايش السلمي والأمن المجتمعي، من خلال تحديد الاسس النظرية لمفهومي التعايش السلمي والأمن المجتمعي، وربط هذين المفهومين ببعضهما البعض، وإظهار أهمية كل منهما في بناء مجتمع آمن ومستقر.

٢.دراسة واقع التعايش السلمي والأمن المجتمعي في العراق، بتحليل التحديات التي تواجه التعايش السلمي في العراق، مثل التنوع الطائفي والاثني والسياسي. وتقييم مستوى الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتحديد العوامل المؤثرة فيه.

٣.الكشف عن العلاقة السببية بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي، من خلال تحديد الدور الذي يؤديه التعايش السلمي في تعزيز الأمن المجتمعي، والكشف عن الآليات التي من خلالها يساهم التعايش السلمي في بناء مجتمع آمن.

٤.اقتراح حلول عملية لتعزيز التعايش السلمي والأمن المجتمعي، وذلك بتقديم توصيات عملية للمسؤولين وصناع القرار لتعزيز التعايش السلمي في المجتمع العراقي، واقتراح آليات لبناء الثقة بين مختلف الاطياف المجتمعية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في معالجتها لإحدى القضايا الجوهرية التي تهدد استقرار المجتمعات المتعددة الهويات، ولا سيما المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، إذ تداخلت التحولات السياسية بالتحديات الأمنية والاجتماعية بأشكال أدت الى أزمات عميقة في بنية التعايش والسلم الأهلي. وتتضح أهمية الدراسة من كونها تسلّط الضوء على العلاقة العضوية بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي، بوصفهما شرطين متلازمين لبناء دولة مستقرة وقادرة على الاستمرار. وتكمن الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات الفكرية والسياسية المتعلقة بمفاهيم التعايش السلمي والأمن المجتمعي، من خلال مقاربة تحليلية تربط بين الإطار النظري والواقع التطبيقي العراقي، بعيدًا عن الطرح الوصفي المجرد. كما تسعى الدراسة إلى إعادة تأطير مفهوم الأمن المجتمعي خارج المقاربة الأمنية الضيقة، وإبرازه بوصفه نتاجًا للتفاعل الاجتماعي، وسيادة القانون، والمواطنة، وقبول التنوع. أما على الصعيد العملي، فتتمثل أهمية الدراسة فيما تقدمه من تشخيص واقعي للتحديات التي تعيق ترسيخ التعايش السلمي في العراق، وما تطرحه من مؤشرات يمكن أن تُسهم في توجيه صناع القرار نحو سياسات أكثر شمولًا وعدالة. كما تعد نتائجها ذات فائدة للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والباحثين، لما توفره من فهم أعمق لآليات تعزيز الأمن المجتمعي من خلال بناء الثقة، ونبذ العنف، وترسيخ ثقافة الحوار. وعليه، فإن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على بعدها الأكاديمي، بل تمتد لتشمل بعدها المجتمعي والوطني، في ظل الحاجة الملحة إلى بلورة مشروع وطني جامع يعيد الاعتبار لقيم التعايش والمواطنة، ويسهم في تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي على المدى الطويل.

المطلب الأول: مفهوم التعايش السلمي وواقعه في العراق بعد العام ٢٠٠٣م

أن التنوع والاختلاف هما سمة متأصلة في المجتمعات البشرية .هذا التنوع يتجلى في تعدد الثقافات والقوميات والديانات والمذاهب، أما الاختلاف فيظهر في تعدد وجهات النظر والمصالح والايديولوجيات .وعلى الرغم من أن هذا الاختلاف قد يؤدي إلى الصراعات والتي غالبا ما تنشأ عن سوء فهم لهذه الاختلافات أو محاولة فرض وجهة نظر واحدة على الجميع، إلا أنها في الوقت نفسه هي المحرك الأساسي للتغيير والتطور الاجتماعي . وعليه ان هذا الاختلاف والتنوع يستلزمان التعايش والتفاعل الايجابي وإن بناء مجتمعات متماسكة يتطلب إدارة هذه الاختلافات بحكمة، وقبول التنوع كحقيقة واقعة والعمل على إيجاد حلول توافقية للخلافات وتعزيز التسامح والتعاون والاحترام المتبادل (محفوظ ٢٠٠٥، ١٨٣) .

تتميز اغلب دول العالم بتنوع سكانها، وان هناك عددا من الدول التي تتسم مجتمعاتها بتجانس سكاني، ولا يستثنى من ذلك المجتمع العراقي الذي يتميز بتنوع عرقي وطائفي، بيد ان الذي يميزه ان العلاقة بين مكوناته تتسم بالتأزم، بصرف النظر عن أسباب ذلك، ان كانت حقيقية ام مفتعلة، أو ان كانت أسبابها داخلية ام خارجية، فإن هناك تباينات واضحة من عدم الثقة بين النخب السياسية التي تقود الاطياف المجتمعية العراقية الى درجة تنذر بالخطر تنعكس اثارها على مستقبل العراق برمته. وتبلغ مستوى التشكيك بالدعوات التي تنطلق بين الفينة والأخرى تدعو الى تجاوز هذه الخلافات.

والعراق يمتلك من مقومات الامن المجتمعي، رغم حجم التناقضات وتراكمها في تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، يحول دون تحقيق التعايش السلمي، ولكن هذا لا يعني استحالة تحقيق تعايش سلمي في البلد، لاسيما هناك وشائج كثيرة تربط مكوناته المختلفة والتي تنتج تعايشا دائما وحقيقيا إذا ما توفرت الظروف المناسبة وفي مقدمتها توفر اليات مناسبة لهذا التعايش.

وتتجلى هذه التوترات في انعدام الثقة المتبادلة بين النخب السياسية التي تمثل مختلف المكونات، مما يؤدي إلى استقطاب سياسي حاد ويعيق عملية بناء الدولة المؤسساتية .بالإضافة إلى ذلك، فإن التوزيع غير العادل للموارد والخدمات، والتهميش الذي يشعر به بعض المكونات، يساهمان في تعميق الهوة بينهم.

رغم هذه التحديات، فإن تحقيق التعايش السلمي في العراق ليس مستحيلًا بسبب التاريخ المشترك والروابط الاجتماعية والثقافية التي تجمع بين مكونات المجتمع العراقي تشكل أرضية صلبة للأمن المجتمعي. ويتطلب ذلك بناء الثقة المتبادلة، وتعزيز الحوار الوطني الشامل، وإصلاح المنظومة السياسية والقانونية، وتوفير فرص متساوية للجميع .كما يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لجهود العراق في بناء دولة مدنية ديمقراطية.

مفهوم واسس التعايش السلمي:

يتعذر على الفرد أن يعيش في عزلة تامة عن المجتمعات الأخرى، إذ يتطلب الوجود البشري تفاعلاً وتكاملاً اجتماعيًا. وبالتالي، فإن مفهوم التعايش السلمي يرتكز على التفاعل التبادلي بين أفراد المجتمعات المختلفة، أو بين أطياف المجتمع الواحد. هذا التفاعل يستند إلى توافق حول مصالح مشتركة وأهداف متبادلة ورؤى متقاربة.

يعد التعايش السلمي مفهومًا أساسيًا لوجود الإنسان ضمن المجتمعات، بل هو الهدف الأسمى للتفاعلات الإنسانية. فالتعايش السلمي يبنى على الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل، وعلى الرغبة في التعاون لتحقيق الخير المشترك للإنسانية.

لذا، فإن دراسة العلاقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي تتطلب تحديدًا دقيقًا لمفهوم التعايش السلمي لغويًا واصطلاحيًا، بعده المحور الأساسي لهذه الدراسة.

الدلالة اللغوية للتَعايُش، التعايش (اسم) مصدر تَعَايَشَ، تَعايَشَ: (فعل)، تعايشَ يتعايش (عمر ٢٠٠٨، ١٥٨٣)، تعايشًا، فهو مُتعايش (العربية ٢٠٠٤، ٦٣٩)، تَعايَشُوا: عاشوا بأُلْفَةٍ ومَوَدَّةٍ (الزبيدي ١٩٧٧، ٢٨٦)، ومنه التعايش السلمي. تعايش النَّاسُ: وُجِدوا في نفس الزَّمان والمكان، مُجْتَمَعٌ يَعِيشُ أَهْلُهُ فِي تَعَايُشٍ وَوِئَامٍ، يَعِيشُونَ فِي تَسَاكُنٍ وَتَوَافُقٍ دَاخِلَ الْمُجْتَمَعِ عَلَى الرَّغْمِ مِنِ اخْتِلاَفِهِم (عمر ٢٠٠٨، ١٥٨٣). العيش هو الحياة، كونه عملية مستمرة من التفاعل مع العالم المادي والاجتماعي، وتتضمن البحث عن المعنى والهدف، وتحقيق الذات، وتلبية الاحتياجات الأساسية التي تضمن بقاء الفرد والمجتمع.

التَّعَايُشُ السِّلْمِيُّ Pacific Coexistence، تَعْبِيرٌ يُرَادُ بِهِ خَلْقُ جَوٍّ مِنَ التَّفَاهُمِ بَيْنَ الشُّعُوبِ بَعِيدًا عَنِ الحَرْبِ وَالعُنْفِ (عمر ٢٠٠٨، ١٥٨٣).اصطلاحًا، تشير الموسوعة السياسية إلى أن رئيس الاتحاد السوفيتي (سابقا) (نيكيتا خروتشوف) هو أول من صاغ مفهوم التعايش السلمي. ولم يكن هذا المفهوم يعني تنازل بلاده عن أهدافه، بل كان يعكس سعيًا لتحقيق تلك الأهداف بطرق تتلاءم مع التغيرات الدولية، مثل توازن الرعب. ويُعرّف التعايش السلمي بأنه التعايش المشترك والقبول بالتنوع، مما يؤدي إلى علاقات إيجابية مع الآخر. وقد استُخدم هذا المصطلح في سياقات متعددة، لكن جوهره يكمن في الاعتراف بوجود الآخر والتفاعل معه. فالشعور بالانتماء إلى الدولة يتطلب إدراكًا مشتركًا بوجود الآخرين وانعكاس ذلك في السياسات والمؤسسات (الكيالي ١٩٧٩، ٧٦٥-٧٦٦).

ويعرّف معجم العلوم الاجتماعية التعايش السلمي بأنه حالة الاختلاف في المذاهب والعقائد بين مختلف الجماعات وما يترتب عليها من سياسات مختلفة، سواء كانت دولاً أو أقليات داخل دولة واحدة.

ويشير المصطلح إلى إمكانية تحقيق التعاون والوئام بين هذه الجماعات رغم اختلافاتهم في الأصل أو اللغة أو الدين (مدكور ١٩٧٥، ٢٥٥).

ويشير مفهوم التعايش السلمي إلى حالة العيش المشترك بين مجموعات متنوعة عرقياً ودينياً وفكرياً، إذ تحترم كل مجموعة هويات الآخرين وتسعى لحل الخلافات بطرق سلمية. ويستند هذا المفهوم إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي، ورفض استخدام هذا التنوع كذريعة للصراع والعنف (التحرير ٢٠٠٥، ١٧).

التعايش هو اتفاق ضمني بين مجموعتين أو حزبين أو دولتين على عدم اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلاف بينهما. يجب أن نفرق بين التعايش والسلام إذ أن الطرفين المتعايشين يظلان حذرين وفي أغلب الأحيان معاديين لبعضهما البعض لكنهما يقبلان أن اختلاف أيديولوجيتهما ونظاميهما الاجتماعيين لا يسبب وحده اندلاع الحرب بينهما (التحرير ٢٠٠٥، ١٥) ولقد استعملت كلمة التعايش بكثرة خلال بعد الحرب العالمية الثانية وانقسم العالم الى معسكرين كبيرين أحدهما رأسمالي غربي والثاني اشتراكي شرقي يتناحران على سيادة العالم. ومما ساعد على إبراز التعايش السلمي في مرحلة (الحرب الباردة) هو الفزع الذري بعد أن أصبحت القنبلة النووية وهي أداة الدمار الشامل مشاعًا بين دول المعسكرين (عطيةالله ١٩٦٨، ٣١٠).

ويستند التعايش الى أربعة أسس، الأساس الأول للتعايش هو حرية الاختيار، إذ يجب أن تكون الرغبة في التعايش نابعة من إرادة الأفراد دون أي إكراه أو شروط مسبقة. والأساس الثاني للتعايش هو وجود أهداف مشتركة وقيم متبادلة تساهم في تحقيق مصلحة جميع الأطراف وبناء مجتمعات سلمية عادلة. أما الأساس الثالث للتعايش هو الشراكة الفاعلة في تحقيق الأهداف المشتركة. والأساس الرابع والاخير للتعايش هو بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والثقة، مما يساهم في استدامة التعاون المشترك والتمسك بالقيم والمبادئ المشتركة لحل الخلافات وبناء مجتمعات سلمية بالالتزام بالقانون كأساس لتسوية النزاعات وحماية حقوق جميع الأطراف.

إن البحث في مدلولات مفهوم التعايش يكشف عن هيكل مفاهيمي متعدد المستويات، إذ تتداخل معاني ثقافية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية واقتصادية .هذا التداخل يؤدي إلى ظهور مفاهيم محملة بأبعاد قيمية وإيديولوجية متباينة، مما يجعل تحديد معنى واحد للمصطلح أمرًا نسبيًا يعتمد على السياق.

فيشير مفهوم التعايش على المستوى السياسي والأيديولوجي إلى مجموعة من الاستراتيجيات والآليات الهادفة إلى إدارة الصراع بين الأنظمة السياسية ذات الأيديولوجيات المتعارضة، مثل النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي. ويهدف هذا التعايش إلى تخفيف حدة التوتر، وفتح قنوات للحوار والتفاوض، وتطوير آليات للتعاون في المجالات المدنية والعسكرية، وذلك بغية الحفاظ على الاستقرار

الدولي وتجنب اندلاع حروب واسعة النطاق. وعلى المستوى الاقتصادي، يشير مفهوم التعايش إلى التعاون الاقتصادي الدولي بين الدول بصرف النظر عن اختلاف أنظمتها السياسية. ويتجسد هذا التعاون في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والقانونية بين الدول، بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة وتعزيز التنمية الاقتصادية العالمية. أما على المستوى الديني والثقافي والحضاري، فيشير مفهوم التعايش إلى التسامح الديني واحترام التنوع الثقافي بين مختلف الشعوب والأديان والحضارات. ويهدف هذا التعايش إلى بناء مجتمعات متعددة الثقافات تقوم على أسس من الاحترام المتبادل، وحقوق الإنسان، والسلم المجتمعي، وذلك بهدف تحقيق الاندماج السلمي بين مختلف المجموعات الثقافية والدينية (التويجري ٢٠١٥، ١٢-١٣).

ونستخلص من المستويات الثلاثة الى ان مفهوم التعايش يشير إلى مجموعة من الاستراتيجيات والآليات التي تهدف إلى إدارة الصراع، وتعزيز التعاون، وبناء مجتمعات متعددة الثقافات تقوم على أسس من الاحترام المتبادل والتسامح، وذلك على المستويات السياسية، والاقتصادية، والدينية والثقافية.

وبعد أن تم تحديد مستويات التعايش السلمي، يمكننا الآن بيان تطبيقاته العملية من خلال تحليل أنواعه ومجالاته. إذ ينقسم التعايش السلمي بشكل رئيسي إلى أربعة أنواع متداخلة مع بعضها البعض، وهي (حلفي ٢٠١٩، ١٩٦-١٩٨): التعايش السلمي والذي يشير إلى مجموعة من الأنماط المتكاملة التي تهدف إلى إدارة الاختلافات الإنسانية بطرق سلمية وبنّاءة. فالتعايش السلمي السياسي يقوم على إدارة الخلافات السياسية عبر الحوار والتفاوض والاحترام المتبادل، مع قبول التعددية السياسية والاعتراف بالحقوق السياسية الأساسية. أما التعايش السلمي الاقتصادي فيتمثل في التعاون الاقتصادي بين الأفراد والمجتمعات والدول على أساس العدالة والمساواة وتحقيق المنافع المتبادلة، في ظل بيئة سياسية مستقرة وإطار قانوني داعم. ويعني التعايش السلمي الثقافي قدرة المجتمعات المختلفة على العيش المشترك رغم تنوع ثقافاتها وعاداتها، من خلال قبول الآخر واحترام هويته الثقافية، بما يجعل التنوع الثقافي عاملًا إيجابيًا للتفاعل والتقدم. في حين يشير التعايش السلمي الاجتماعي إلى حالة التفاهم والتوافق بين أفراد المجتمع بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الدينية أو الثقافية، بما يعزز الاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية والمساواة. ويقوم التعايش السلمي البيئي على تحقيق التوازن بين الإنسان والطبيعة من أجل العيش المستدام، عبر حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول والتعاون لمواجهة التحديات البيئية المشتركة.

ويشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى وجود بعد اجتماعي للتعايش السلمي، إذ يتجاوز هذا البعد العلاقات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، ليصل إلى مستوى التفاعل اليومي بين الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد. يطرح هذا البعد تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المهاجرين والسكان

الأصليين، وكيفية تحقيق التعايش السلمي في ظل هذا التنوع الثقافي (مهدي ٢٠١١، ٣٤٥)،إذ تتعدد أشكال التعايش الاجتماعي، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة نماذج رئيسية (بدوي ١٩٧٠، ٦٨)الا وهي: الانصهار، وهو عملية اندماج ثقافي تدريجي، إذ تتأثر المجموعات الثقافية المختلفة ببعضها البعض، وتتبادل العادات والتقاليد والقيم، مما يؤدي إلى ظهور ثقافة هجينة جديدة. والاندماج، وهو شكل من أشكال التكامل الاجتماعي، إذ يتم دمج المجموعات الثقافية المختلفة في المجتمع الأكبر، مع الحفاظ على بعض من هوياتها الثقافية المميزة. وأخيرا التفرقة، وهي حالة من الانعزال الاجتماعي، إذ تبقى المجموعات الثقافية المختلفة منفصلة عن بعضها البعض، وتحافظ على هوياتها الثقافية بشكل صارم، مما قد يؤدي إلى التمييز والعنصرية.

نخلص الى أن التعايش هو حالة من الانسجام والتوافق بين أفراد المجتمعات المختلفة، بصرف النظر عن تنوع انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية أو اختلاف توجهاتهم. ويتحقق هذا الانسجام من خلال تفعيل الأواصر المشتركة بين هذه المجتمعات، مثل العيش في بيئة جغرافية واحدة وتشارك المصالح والمصير، مع السعي المستمر لتغليب هذه الأواصر على الخلافات والاختلافات، بهدف بناء نظام اجتماعي قائم على أساس الاحترام المتبادل لحرية الرأي والمعتقد والسلوك، ورفض كل أشكال التهميش والتمييز والتسلط والاستبداد.

واقع التعايش السلمي في العراق بعد العام ٢٠٠٣:

إن نقطة الانطلاق في فهم واقع التعايش في العراق ما بعد ٢٠٠٣ تكمن في طبيعة النظام السياسي الذي أُسس. لقد كان التأسيس، الذي تلا الاحتلال، مبنيًا على مبدأ المحاصصة الطائفية والإثنية. من منظور فكري، لم يكن هذا مجرد ترتيب إداري، بل كان تكريسًا لفكر (المكوناتية) الذي ورد في الدستور على حساب فكرة المواطنة الجامعة. هذا التأسيس، الذي قدم كحل لضمان التمثيل العادل، أفرز في الواقع بيئة سياسية هشة، إذ تحولت الولاءات الفرعية إلى محركات رئيسية للعملية السياسية، مما قوض بشكل منهجي مفهوم الدولة الوطنية القادرة على الاحتكار الشرعي للقوة وتقديم الخدمات دون تمييز (Al-Ali 2023) كانت النتيجة المباشرة لهذا التفكك البنيوي هي اندلاع عنف طائفي منهجي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، لم يكن مجرد اشتباكات عشوائية، بل تعبيرًا عن صراع على النفوذ والموارد في ظل غياب سلطة مركزية قوية ومؤسسات جامعة. هذا العنف، الذي أدى إلى نزوح عدد كبير من المواطن، كان مؤشرًا خطيرًا على تآكل مفهوم العيش المشترك (Migration 2008).

في خضم هذا المشهد المضطرب، برزت قوى حاولت التصدي لتداعيات التفكك، وكان للمرجعيات الدينية دور فكري وعملي محوري. والمبادرات مثل مؤتمر الوفاق الوطني العراقي في القاهرة (٢٠٠٥)

ووثيقة مكة (٢٠٠٦)، لم تكن مجرد لقاءات سياسية، بل كانت محاولات لتأطير خطاب ديني واجتماعي يدعو إلى نبذ العنف والقبول بالآخر. الفكرة الجوهرية هنا هي استدعاء قيم التسامح والوحدة من صلب النصوص الدينية والتراث المشترك لمواجهة فكر الآخر والتكفير الذي غذى الصراع. هذا الجهد كان مكملًا للدور الذي أدته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) في تسهيل الحوار (UNAMI 2017). لكن الأهمية تكمن في أن هذه الجهود، خاصة من المرجعية الدينية العليا في النجف ممثلة بآية الله العظمى السيد (علي السيستاني)، قدمت غطاء أخلاقيا ودينيا للتعايش، ووقفت أمام المزيد من الانزلاق نحو حرب أهلية شاملة، وذلك عبر خطابات حثت على ضبط النفس وتقديم المصلحة الوطنية (قاسم ٢٠٢٣، ٦٦٨).

لم تكن مرحلة ما بعد ٢٠١٤- أي مع صعود تنظيم داعش (الارهابي)- مجرد مرحلة عسكرية، بل كانت صدمة مجتمعية وفكرية. لقد أظهرت وحشية داعش أن التهديد لا يفرق بين طائفة وأخرى، وأن فكر الإقصاء يهدد الجميع. هذه التجربة القاسية، كانت محفزًا لتجديد الوعي بأهمية الهوية الوطنية الجامعة والتعايش المشترك. لقد أدت الحاجة الملحة لمواجهة عدو مشترك إلى تراجع نسبي في خطابات التفرقة، وبروز خطاب مدني يركز على الوحدة والتضامن. إذ لم يعد التعايش مجرد ضرورة سياسية أو ترف فكري، بل أصبح حاجة وجودية وبقاء. وهنا، بدأ المجتمع المدني ووسائل الإعلام يؤديان دورا محوريا في تشكيل رأي عام يدعو إلى تجاوز الانقسامات.

بعد هزيمة داعش (الارهابي) عسكريًا في عام ٢٠١٧، دخل العراق مرحلة جديدة. لم يعد التعايش مجرد تهدئة للأوضاع، بل أصبح هدفا يوجه جهود بناء الدولة على أسس أكثر مدنية. والدعوات لتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون كانت في جوهرها دعوات لتقويض بنية المحاصصة التي ينظر إليها على أنها أساس العديد من المشاكل. أما الأبحاث الميدانية، مثل تلك التي أجريت في سهل نينوى (الحمدانية) بعد تحريرها، كشفت عن تحسن ملموس في مستويات الثقة بين المكونات المختلفة (المسيحيين، الشبك، الكاكائيين، التركمان) نتيجة للحوارات المحلية وآليات حل النزاعات المجتمعية المشتركة (حسين ٢٠٢٢، ١٠٢).هذه النتائج تشير إلى أن التجربة المشتركة للمعاناة والمقاومة، بالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار، يمكن أن تكون محفزًا للتعافي المجتمعي.

ويمكن تلمس التعايش من خلال تحول خطاب الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق منذ عام ٢٠١٥ وحتى حراك تشرين ٢٠١٩. هذه الاحتجاجات، التي بدأت تطالب بالخدمات ومحاربة الفساد والبطالة، تجاوزت الخطوط الطائفية والإثنية. إذ لم تعد المطالب محصورة في الاطياف المجتمعية، بل أصبحت مطالب وطنية تعبر عن هوية عراقية جامعة. وقد تجلى هذا التحول في بروز حركات سياسية ومجتمعية جديدة سعت لتجاوز الانقسامات التقليدية وتقديم بدائل قائمة على

أساس مدني ووطني، مما أكد تزايد الوعي بضرورة التغيير والتوجه نحو بناء دولة المواطنة بمعزل عن الانتماءات الفرعية (Alkinani ٢٠٢١).

ويتجاوز فهم التعايش مجرد التفاعلات السياسية والدينية، ليمتد إلى أبعاد اقتصادية ومؤسساتية واجتماعية عميقة. فالاقتصاد، بكل تحدياته من فساد مستشرٍ وبطالة مرتفعة وتنمية غير متوازنة، يشكل عاملًا حاسمًا في استدامة التعايش. فعندما يشعر الأفراد بالإحباط من غياب الفرص الاقتصادية أو عندما تركز الثروة والسلطة في أيدي فئة قليلة مرتبطة بالمحاصصة، فإن ذلك يولد استياء شعبيا يمكن أن يؤجج التوترات ويقوض أي جهود للتعايش السلمي. فالعدالة الاقتصادية وتوزيع الفرص بشكل عادل هي ركائز أساسية لأي مجتمع يسعى للاستقرار والوئام (Lederer 2022)علاوة على ذلك، لا يمكن بناء تعايش حقيقي ومستدام دون معالجة تركة الماضي الثقيلة من الصراعات والعنف. هنا يأتي دور العدالة الانتقالية وجبر الضرر للضحايا. فالمجتمعات التي لم تواجه ماضيها بشكل صريح وشفاف، ولم تسعَ لجبر الضرر، تظل عرضة لعودة الصراعات. آليات كشف الحقيقة، المحاسبة، وتعويض المتضررين، وتقديم ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات، هي خطوات ضرورية لشفاء الجروح وبناء الثقة المتبادلة بين المكونات التي عانت.

كما أن دور المؤسسات التعليمية والثقافية محوري في تشكيل ثقافة التعايش على المدى الطويل. المناهج الدراسية، والبرامج الثقافية، والنشاطات الشبابية في الجامعات والمدارس، يمكن أن تكون جسورا للحوار والتعرف على الآخر، أو على العكس، تعزز الانقسام إذا لم تصمم بعناية. أخيرًا، لا يمكن إغفال دور العشائر والاطياف الاجتماعية الأصغر في بناء التعايش على المستوى المحلي (Bobseine 2018) فبالإضافة إلى الاطياف الرئيسية، يضم العراق فسيفساء غنية من الأقليات، التي غالبًا ما تكون الأكثر تضررًا من الصراعات، تؤدي دورا حيويا في بناء السلام من الأسفل إلى الأعلى، ويمكن للعشائر، كبنى اجتماعية راسخة، أن تكون عامل توحيد أو تفرقة حسب توجهاتها وسياقها المحلي.

إن واقع التعايش السلمي في العراق بين عامي ٢٠٠٣ وحتى وقتنا هذا، يكشف عن مسار ديناميكي من انقسامات حادة وعنف طائفي جراء تأسيس سياسي خاطئ، إلى جهود مصالحة متكررة، ثم صدمة مجتمعية أدت إلى إعادة تقييم، وصولا إلى تحولات نوعية في الوعي المجتمعي والسياسي. رغم أن النظام القائم على المحاصصة لا يزال يشكل تحديًا بنيويًا كبيرًا، فإن الدور الفاعل للمرجعية الدينية، ووعي المجتمع المدني، وتنامي الهوية المدنية الجامعة، بالإضافة إلى إدراك الأبعاد الاقتصادية والعدالة والمجتمعية للتعايش، قد صنع تحولًا تدريجيًا نحو الامن المجتمعي.

المستقبل لا يزال يحمل تحديات، أبرزها الحاجة الماسة إلى إصلاحات سياسية حقيقية تنهي المحاصصة وتؤسس لدولة مواطنة قوية، ومواجهة الفساد الذي يعيق أي تقدم، والحد من التدخلات الخارجية التي تغذي الانقسامات. ومع ذلك، فإن مؤشرات التعايش على أرض الواقع، من تراجع خطابات الكراهية إلى بروز مطالب وطنية جامعة، تشير إلى أن العراق يمتلك المقومات الكافية لتجاوز تحدياته نحو بناء مجتمع أكثر تماسك وتسامح. إنها معركة فكرية وسياسية مستمرة، والرهان الأكبر هو على قدرة النخب السياسية والمثقفة وأفراد المجتمع على إعلاء قيم المواطنة على الانتماءات الضيقة.

المطلب الثاني مفهوم الامن المجتمعي وواقعه في العراق بعد العام ٢٠٠٣م

يعد الأمن عنصرا أساسيا في حياة الأفراد والمجتمعات، إذ يشكل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار والتنمية في مختلف المجالات. وقد سعت المجتمعات البشرية، عبر تاريخها، إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة، إدراكًا منها بأن زعزعة الأمن تمثل تهديدًا وجوديًا يعرقل مسار التقدم. ولا يقتصر الأمن على الإجراءات الأمنية التقليدية، بل يقوم أيضًا على دور الفرد بوصفه عنصرًا فاعلًا في تحقيق الاستقرار من خلال الوعي والمسؤولية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يُعدّ التعايش السلمي حجر الأساس للأمن المجتمعي، لما يسهم به من تعزيز قيم التسامح والاحترام المتبادل، وتهيئة بيئة آمنة تضمن التماسك الاجتماعي وتمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم دون خوف أو تهديد.

الامن لغة، كلمة الأمن لها جذور لغوية عميقة. في اللغة العربية، تتعدد معاني كلمة الأمن، وتتداخل مع مفاهيم أخرى مثل الأمانة والإيمان. فالجذر اللغوي لكلمة الأمن تأتي من الفعل الثلاثي (أَمَنَ)، وتعددت معانيها في اللغة العربية. فهي تعني الأمن والأمان ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة. يُقال أَمَنَ يأْمَنُ بمعنى أمنه كل أحد في كل شيء (آبادي ٢٠٠٥، ١١٧٦). فالشخص الأمين هو الذي يوثق به ولا يخون الأمانة. ويُقال عن شخص أَمَنَةٌ أي كل الناس يأمنونه ويثقون به، ولا يخافون من غائلته. كذلك، "الإيمان" يعد ضد الكفر، ويمثل التصديق في مقابل التكذيب. يُقال (آمَنَ بِهِ قومٌ وكَذَّب بهِ قومٌ)، و (آمَنَ فلانٌ العَدُوَّ إيمَانًا) (ابن منظور ١٩٩٤، ١٣). وورد ذكر الأمن في القرآن الكريم في الآية: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِن جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) (الكريم بلا تاريخ) . ويستخدم القرآن الكريم كلمة الأمن في عدة مواضع، ويربطها بمعاني أوسع من مجرد غياب الخوف المادي. ففي سورة قريش، الوارد ذكرها أعلاه، يربط سبحانه وتعالى بين إطعام قريش وإيمانهم، مما يشير إلى أن الأمن يشمل الأبعاد الروحية والمادية. فأصل الأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأمن والأمانة والأمان تُعد مصادر.

وعليه فكلمة الأمن تشير إلى حالة الطمأنينة والسكينة التي تسود النفس والسلامة من الخوف والقلق. فهو النقيض للخوف والخيانة والاضطراب.

وفي الحديث الشريف للرسول ﷺ: يقول" مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافَى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيا "(الترمذي ١٩٧٥)–الذي رواه الترمذي وابن ماجه– يسلّط الضوء على ثلاثة أركان أساسية للسعادة والرضا في الحياة، وهي :الأمن، والصحة، وكفاف العيش. الشعور بالأمن والطمأنينة ليس مجرد رفاهية، بل هو ضرورة حتمية لتحقيق أي تقدم أو ازدهار في أي جانب من جوانب الحياة، إذ بدونه، تنهار أسس المجتمعات وتتعثر مسيرة التنمية.

أما مقومات الامن المجتمعي فهي أربع مقومات رئيسة، المقوم الأول يتمثل بسيادة القانون. ويعد (دايسي، أ. ف) من أحد أبرز منظري سيادة القانون، وكتابه (مقدمة لدراسة قانون الدستور) هو مرجعا كلاسيكيا، وفيه يحدد ثلاثة أبعاد رئيسية للمبدأ (Dicey 1885، ١٨٣–١٨٥)، وهي عدم وجود سلطة تقديرية واسعة للحكومة، والمساواة أمام القانون، وكون الدستور نابعًا من قرارات المحاكم العادية وليس العكس. ويقدم (فريدريش أ. فون هايك) تعريفًا لسيادة القانون من خلال تركيزه على مبدأ القوانين المعروفة والمطبقة بشكل عام وغير التمييزي، ويربطها ارتباطًا وثيقًا بالحرية الفردية والاقتصادية (Hayek ١٩٦٠، ١٢). أما (جوزيف راز) فيقدم تحليلًا فلسفيًا عميقًا لسيادة القانون، موضحًا أنها تتجاوز مجرد وجود قوانين مكتوبة لتشمل خصائص مثل الوضوح، الاستقرار، والقدرة على التنبؤ بالقانون (Joseph Raz 1979، ٢١٣–٢١٤). ويعرف (الأمين العام للأمم المتحدة) سيادة القانون بأنها مبدأ أساسي للحوكمة، يضمن خضوع جميع الأفراد والمؤسسات والكيانات – سواء كانت عامة أو خاصة، بما في ذلك الدولة نفسها – للمساءلة أمام قوانين مُعلنة بوضوح، تُطبق على الجميع دون تمييز، ويُحتكم فيها إلى قضاء مستقل ونزيه .كما يجب أن تتوافق هذه القوانين مع المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان (المتحدة ٢٠٠٤، ٥–٦).

نستخلص مما سبق، أن سيادة القانون، تُعد في جوهرها، إطارًا دستوريًا وقانونيًا يضمن أن السلطة الحكومية تُمارس ضمن حدود القانون، وليس بشكل تعسفي. أي إنها ليست مجرد وجود مجموعة من القوانين، بل هي ثقافة قانونية تتغلغل ويستوعبها المجتمع، إذ تُحترم القوانين وتُطبق بإنصاف، ويُكفل الوصول إلى العدالة للجميع. هذا المبدأ يتطلب أيضًا الفصل الواضح بين السلطات (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) لضمان التوازن والحد من تركيز السلطة، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في جميع مستويات الحكم.

أما المقوم الثاني فهو التعايش السلمي، ويمثل مفهوما محوريا يشير إلى القدرة على العيش المشترك والعمل البنّاء بين أفراد وجماعات متباينة في بيئة يسودها الاحترام المتبادل، بصرف النظر عن

الاختلافات في المعتقدات، الثقافات، الأيديولوجيات، أو المصالح. ويتجاوز التعايش السلمي مجرد غياب الصراع، ليصبح حالة إيجابية من التفاعل والتفاهم تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والتقدم المشترك. إنه ليس استسلامًا للخلافات، بل هو فن إدارة هذه الاختلافات وتحويلها إلى رافد للتنوع والقوة (حكمت ٢٠١٥، ٣٣٨) .

ويقوم التعايش السلمي على جملة من الأسس الجوهرية، في مقدمتها الاعتراف المتبادل القائم على قبول الآخر واحترام هويته وحقوقه دون فرض رؤى أو قيم (Jones 2018، ٧٥)، إلى جانب المساواة والعدالة التي تقتضي تطبيق القوانين بإنصاف وضمان تكافؤ الفرص في الحقوق والخدمات (Sen 2009، ٣٣). كما يرتكز على نبذ العنف واعتماد الوسائل السلمية في حل النزاعات، مثل الحوار والتفاوض والوساطة، بما يمنع استخدام القوة لتحقيق الأهداف (Lederach 1997، ٤٥). ويعد الحوار والتفاهم المتبادل آلية أساسية لبناء الثقة وتقليل التوترات (Huntington 1993، ٩٣)، فضلًا عن التعاون القائم على المصالح المشتركة الذي يعزز الترابط ويحدّ من النزاعات (Robert O. Keohane 1977، ٢٥). ويكتمل ذلك بالتسامح وقبول التعددية بوصفهما شرطين أساسيين لاستيعاب التنوع واحترام حق الاختلاف (Parekh 2000، ١٩٥)، بما يسهم في بناء علاقات إيجابية مستقرة ويجعل التعايش السلمي ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار والتقدم.

ويتمثل المقوم الثالث للأمن المجتمعي بالتسامح، إذ يعد التسامح ركيزة أساسية للتعايش السلمي ونبذ العنف، وهو مجموعة من السلوكيات والممارسات الإيجابية التي تقوم على الاحترام المتبادل وقبول الاختلاف. ويتمثل جوهره في القدرة على التعايش مع المختلفين في الأفكار والمعتقدات وأنماط الحياة دون عنف أو تمييز. وتتجلى أبعاده في كونه قيمة اجتماعية وثقافية (Parekh 2000، ١٩٠) تقوم على قبول التنوع والاعتراف بحق الآخرين في اختلافهم، ونهجًا فاعلًا لمواجهة التطرف والعنف (UNESCO 1995، ١) عبر الحوار والوسائل السلمية والقانونية، وأساسًا للاستقصاء والمداولة والمناقشة العامة المفتوحة القائمة على قبول الرأي الآخر (Dahl 1998، ٣٩) وتبادل الأفكار في بيئة محترمة. وعليه، يتضح أن التسامح ضرورة عملية لبناء مجتمعات مستقرة، إذ يسهم في قبول التنوع، ومواجهة العنف بأساليب بناءة، وتعزيز الحوار والانسجام الاجتماعي، بما يدعم التماسك والتنمية المستدامة.

أما المقوم الرابع والأخير فهو يتجلى بالمواطنة. تشير المواطنة الفاعلة إلى مشاركة المواطنين الإيجابية في الشأن العام بما يتجاوز التصويت، لتشمل العمل التطوعي والمبادرات المجتمعية (Kymlicka 1995، ١٧٣)، بما يعزز مواجهة التحديات وتحقيق التنمية. وترتكز على توسيع المشاركة المجتمعية، وتنامي دور المجتمع المدني كشريك فاعل (Robert D. Putnam 2000، ٨٩)، وترسيخ

مبدأ المسؤولية المشتركة والتكافل الاجتماعي (David.Held 2006، ٢٩٠). وتُعدّ المواطنة الفاعلة ضرورة في ظل تراجع أدوار الحكومات، إذ تسهم في سد الفجوات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء الثقة، ودعم الاستقرار والتنمية.

إنّ مفهوم الأمن المجتمعي يتجاوز البعد الأمني التقليدي ليلامس جوهر التماسك الاجتماعي، والشعور بالانتماء، والثقة المتبادلة، وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات داخل الدولة. في العراق ما بعد العام ٢٠٠٣، تعرض هذا المفهوم لتحديات بنيوية وفكرية عميقة، أدت إلى تآكل الثقة وتهشيم النسيج المجتمعي. يمكن تحليل هذه المعوقات فكريًا عبر الإرث التاريخي والصدوع المجتمعية في الاستقطاب الطائفي والعرقي الموروث، إذ لم تكن هذه الصراعات وليدة ما بعد ٢٠٠٣، بل تعود إلى صدوع تاريخية جرى استغلالها وتعميقها خلال الأنظمة السابقة (بطاطو ١٩٩٥، ٣١) . وبعد عام ٢٠٠٣، ومع غياب سلطة مركزية قوية وموحدة، برزت الهويات الفرعية كبديل للهوية الوطنية الجامعة، مما أدى إلى صراعات على الموارد والسلطة وغياب مفهوم المواطنة المتساوية. كما أسهم الاحتلال وغياب مشروع متكامل لبناء الدولة في فشل عملية بناء دولة حديثة قائمة على أسس ديمقراطية ومؤسساتية قوية، نتيجة غياب تصور فكري شامل يحدد طبيعة الدولة وعلاقة المواطن بها ودور كل مكون فيها، وهو ما أدى إلى نشوء هياكل مشوهة وغير فاعلة تعززت فيها الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني (T. Dodge 2007، ٨٥) .وقد تعمق هذا الوضع مع التفكك المؤسسي والفراغ الأمني الناتج عن حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية في ٢٠٠٣/٥/٢٣ (الحمداني ٢٠١٤، ١١)دون وجود بديل فاعل، مما خلق فراغًا أمنيًا هائلًا استغلته أعمال العنف المسلح، والأيديولوجيات المتطرفة، وشبكات الجريمة المنظمة لفرض نفوذها في ظل ضعف الدولة وتفكك المجتمع. وفي هذا السياق، استغلت الجماعات المتطرفة مثل القاعدة وداعش (الارهابي) الفراغ الفكري والأمني للترويج لأيديولوجيات قائمة على الإقصاء والكراهية وتكفير الآخر، مستهدفة تفكيك النسيج الاجتماعي عبر ترسيخ العنف الديني والولاء الطائفي المطلق ونبذ مفهوم الدولة الحديثة (Khan 2024, 3)، في وقت فشلت فيه القوى السياسية الوطنية في بلورة خطاب وطني جامع، ليحل محله خطاب طائفي ومناطقي ضيق عمّق الانقسامات وعزز الشكوك المتبادلة (فاضل ٢٠١٥، ٤٤). وإلى جانب ذلك، تفاقم الفساد بوصفه ظاهرة بنيوية بعد ٢٠٠٣، ولم يقتصر على الجانب الاقتصادي بل امتد إلى المؤسسات الأمنية والقضائية، مما أدى إلى تآكل ثقة المواطن بالدولة وغياب مفهوم العدالة ودفع الأفراد إلى البحث عن الحماية والولاءات خارج إطار الدولة، كالعشيرة أو المليشيات (منصور ٢٠٢١، ٢٠). كما أسهم غياب العدالة التوزيعية وتفاوت الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق ومكونات العراق في تعميق الشعور بالظلم والتهميش، وهو ما شكل أرضية خصبة لانتشار الأيديولوجيات المتطرفة وزعزعة الاستقرار المجتمعي (النجار ٢٠٠٨، ٤٣-٤٥). ولم

يكن العراق بعيدا عن عن التدخلات الإقليمية والدولية ذات الأجندات المتباينة، سواء عبر دعم جماعات مسلحة (جرجس ٢٠١٦، ١٩٧) أو فرقاء سياسيين أو أجندات طائفية، الأمر الذي أسهم في تعميق الانقسامات الداخلية وإضعاف الدولة المركزية وتفاقم تحديات الأمن المجتمعي.

وعليه، فإن معوقات الأمن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ لا يمكن اختزالها في عامل واحد، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل تاريخية، سياسية، اقتصادية، وأيديولوجية. من منظور فكري، تكمن الجذور العميقة لهذه المعوقات في غياب مشروع وطني جامع ومتفق عليه لبناء الدولة والمجتمع على أسس المواطنة المتساوية، والعدالة، وسيادة القانون. هذا الفراغ الفكري سمح ببروز الهويات الفرعية كبديل للهوية الوطنية، وتمدد الأيديولوجيات الهدامة، وتآكل الثقة بين الفرد والدولة. إن استعادة الأمن المجتمعي تتطلب، فكريًا، بلورة هذا المشروع الوطني، وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس النزاهة والكفاءة، وتجاوز الولاءات الضيقة لصالح الولاء للوطن والمواطنة.

لكن بالمقابل، ما زالت هناك تحديات تمنع التعافي الكامل، إذ لا تزال الفصائل المسلحة تمارس نفوذًا موازياً للدولة، ويعاني المواطن العراقي من ضعف الخدمات الأساسية في ظل تفشي الفساد، فضلًا عن استمرار الانقسامات المجتمعية الطائفية والعرقية والسياسية التي تُستغل أحيانًا لأغراض حزبية أو خارجية، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، مما يؤدي إلى موجات احتجاج دورية تعكس عمق الإحباط الشعبي. وعلى الرغم من تحقيق العراق خطوات مهمة نحو التعافي بعد سنوات من الصراع، فإنه لم يستعد عافيته بالكامل، إذ مازالت هناك حاجة ماسة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية ومشروع وطني جامع يعيد الثقة بين المواطن والدولة ويعزز السلم الأهلي والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: دور التعايش السلمي في تعزيز الامن المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣م

لم يعد ينظر إلى التعايش السلمي على أنه مجرد قيمة أخلاقية، بل أصبح يمثل ركيزة استراتيجية أساسية لبناء الدول متعددة الهويات وتعزيز الأمن المجتمعي .فهو يتجاوز مجرد غياب الصراعات ليشمل بناء نسيج اجتماعي متين ومترابط، قائم على الاعتراف المتبادل بين كافة مكونات المجتمع، سواء كانت دينية، مذهبية، أو قومية، بالإضافة إلى احترام وجودها وحقوقها الأساسية دون ضرورة الاتفاق الكامل (Goldstein 2025) في جوهره، يقوم التعايش السلمي على مبادئ جوهرية مثل التسامح والاحترام المتبادل، التي لا تشكل مجرد قيم نظرية، بل هي أرضية أخلاقية راسخة تُترجم إلى شعور حقيقي بالأمن والطمأنينة لدى الأفراد، مما يعزز الاستقرار ويخلق بيئة حاضنة للنمو والازدهار. أما الأمن المجتمعي، فيُعرف بأنه الشعور الجماعي بالأمان والاستقرار الذي يسود بين المواطنين، ويتجلى بوضوح عندما تتراجع المخاطر الداخلية التي تهدد استقرار المجتمع، مثل العنف الأهلي، والنزاعات الطائفية، والتهميش الاجتماعي.

تتجلى العلاقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي بشكل وثيق ومترابط. فالتعايش الفعال يساهم بشكل كبير في الحد من النزاعات الداخلية ويعزز الثقة المتبادلة بين مختلف الجماعات، وهذا بدوره يقلل من احتمالية نشوب الصراعات ويحمي الأمن الداخلي للدولة. على النقيض تمامًا، فإن غياب التعايش السلمي غالبًا ما يؤدي إلى ظهور أزمات هوية وصراعات سياسية حادة، مما يفضي في النهاية إلى تفكك الأمن المجتمعي وتهديد استقرار الدولة (MCandless 2020). وبالتالي، فإن العلاقة بين التعايش السلمي والأمن المجتمعي علاقة عضوية تبادلية، فكلما ازداد مستوى التعايش، ارتفع الإحساس العام بالأمن، والعكس صحيح.

إن وجود بيئة تتسم بالقدرة على تقبل الاختلافات وتتسم بالمرونة، يسهم بشكل مباشر في زيادة مستوى الثقة بين مختلف المجموعات والأفراد. ونتيجة لذلك، تتلاشى المخاوف التي غالبًا ما تكون سببًا رئيسيًا في تفاقم العنف وعدم الاستقرار، مما يفسح المجال أمام بناء مجتمع أكثر تماسكًا وقدرة على التعاون. هذا الأمر لا يقتصر فقط على الجانب النفسي، بل يمتد ليشمل الوقاية من الصراعات الداخلية؛ فالتعايش الفعّال يتيح آليات متنوعة للتعامل مع الخلافات قبل أن تتفاقم. فمن خلال الاحتواء، وهي آلية سلبية تهدف إلى احتواء الخلافات ومنع انتشارها، والتحاور البناء، وهي آلية إيجابية تسعى لحل المشكلات عبر النقاش والتفاهم، يمكن تقليل احتمالية تحول النزاعات الفردية أو الجماعية إلى تهديدات أمنية شاملة تُزعزع استقرار المجتمع بأكمله.

في المجتمع الذي يتبنى التعايش السلمي كنهج حياة، لا يُنظر إلى الأمن على أنه مجرد غياب للعنف، بل يتجاوز هذا المفهوم الضيق ليشمل شبكة متكاملة من العلاقات الاجتماعية التي تدعم الأفراد على كافة المستويات، اقتصادياً، وثقافياً، ونفسياً. هذا التكامل يضمن توفير بيئة شاملة تُلبي احتياجات الأفراد وتُعزز رفاههم العام، مما يفعل مفهوم الأمن الشامل بمعناه الحقيقي. إضافة إلى ذلك، يُسهم التعايش السلمي في خلق ما يمكن تسميته بالمناعة الاجتماعية التي تُعزز من المرونة المجتمعية. هذه المناعة تجعل المجتمع أكثر قدرة على مقاومة المحاولات الخارجية أو الداخلية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار. فمن خلال توحيد المواقف والتضامن في مواجهة التحديات المشتركة، يصبح المجتمع أكثر صلابة وقدرة على التكيف مع الظروف المختلفة، محافظًا على تماسكه وقوته. وفي هذا الإطار العام، يمكننا تحليل واقع الأمن المجتمعي والتعايش السلمي في السياق العراقي على مراحل عدة، أولها مرحلة الانقسام الطائفي وانهيار التعايش(2003–2008) ، فبعد سقوط النظام في العراق عام ٢٠٠٣، شهدت البلاد فراغًا أمنيًا وسياسيًا عميقًا. في هذا السياق، تبنت النخب السياسية الجديدة نظام المحاصصة الطائفية كآلية لتوزيع السلطة والمناصب الحكومية. هذا التوجه حوّل الانتماء المذهبي من مجرد هوية

اجتماعية إلى معيار أساسي للتمثيل السياسي، مما رسّخ الانقسامات وأفرغ العملية السياسية من مضمونها الوطني (عبدالله ٢٠٢٤).

لم يلبث هذا التحول أن أدى إلى تفاقم التوترات الكامنة. فمع تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦، انفجرت الأوضاع الأمنية، ودخل العراق في مرحلة من الصراع الطائفي الدموي (Haddad 2011، ١٨٠) بلغت هذه المرحلة ذروتها بوقوع عمليات تهجير قسري شملت ملايين المواطنين على أسس مذهبية، مما أحدث شرخًا عميقًا في النسيج الاجتماعي العراقي وزعزع استقرار الدولة (جريدات ٢٠٢٢، ١٤٩) .إذ إن غياب التعايش المجتمعي بين المكونات الرئيسية لم يؤدِّ إلى مجرد خلافات سطحية، بل كان العامل الأبرز في تصدّع بنية الدولة وتقويض الأمن المجتمعي بشكل حاد.

فغياب التعايش المجتمعي بين المكونات الاجتماعية، لا سيما بين السنة والشيعة في السياق العراقي، كان عاملاً محورياً في تصدّع بنية الدولة وتقويض الأمن المجتمعي بشكل حاد بعد العام ٢٠٠٣م. إن هذه الظاهرة تتجاوز مجرد الخلافات السطحية لتشكل تهديداً وجودياً لاستقرار الكيان السياسي والمجتمعي.

وأن التوتر الطائفي في العراق، لم يكن نتيجة حتمية للاختلافات الدينية فحسب، بل تفاقم بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية استغلت هذه الفروقات لتغذية الانقسام. فعندما تتآكل آليات التعايش الفعالة، تنشأ فراغات في سلطة الدولة يتم ملؤها من قِبل الفاعلين غير الرسميين .وهذا ما تجسد بوضوح في العراق، إذ أدى التفكك في البنية المركزية للدولة، وغياب القدرة على فرض سيادة القانون، إلى صعود الميليشيات المسلحة .هذه الميليشيات، التي غالبًا ما تتشكل على أسس طائفية أو عرقية، مارست نفوذاً موازياً، بل ومتجاوزاً، لسلطة الدولة المركزية، مما أضعف احتكارها المشروع للقوة وأنتج حالة من الفوضى والعنف المستدام (T. Dodge 2012، ١١٥).

وإن تراجع سيادة القانون يمثل نتيجة مباشرة لغياب التعايش وصعود هذه الجماعات المسلحة. ففي ظل بيئة تتنافس فيها الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني، تتآكل مصداقية المؤسسات القضائية والأمنية، ويصبح تطبيق القانون انتقائياً، ويعزز الإفلات من العقاب، مما يدفع بالمواطنين إلى البحث عن الحماية ضمن أطر الجماعات الفرعية بدلاً من الدولة. هذا بدوره يعمق الانقسامات المجتمعية، ويُعزز من تماسك الميليشيات، ويقوض بشكل منهجي سلطة الدولة وقدرتها على توفير الأمن.

وفي هذا السياق، فإن انعدام التعايش المجتمعي أنتج هشاشة أمنية حادة .هذه الهشاشة لا تعني مجرد غياب الأمن، بل حالة من عدم اليقين المزمن، إذ يكون الأفراد والمجتمعات عرضة للعنف والتهديد

من قبل أطراف متعددة وخارجة عن سيطرة الدولة. هذا الواقع الأمني الهش يُعيق أي محاولات جادة للبناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُبقي المجتمع في حالة من التوتر الدائم، مما يُعرقل مسيرة الاستقرار الوطني.

أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بظهور تنظيم داعش (الارهابي) نتيجة تصدع التعايش بين عامي (2014–2017) . إذ إن صعود تنظيم داعش (الارهابي) وسيطرته على مساحات واسعة من الأراضي العراقية نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية. داخليًا، أدى ضعف الدولة بعد ٢٠٠٣، وتفكك المؤسسات الأمنية، وتهميش بعض المكونات، إلى خلق بيئة خصبة للتطرف، خصوصًا مع تفشي الفساد وسوء إدارة التنوع الطائفي. أما خارجيًا، فقد ساهمت الأزمة السورية، وأخطاء الاحتلال الأميركي كحل الجيش (Yosufi 2016، ٩٦) ، والدعم غير المباشر من بعض الدول، إضافة إلى الصراعات الإقليمية، في تسهيل توسع التنظيم. بذلك، جاء ظهور داعش (الارهابي) كنتاج لأزمة عميقة في الداخل، تغذّت من تفاعلات إقليمية ودولية معقّدة.

ومثل صعود تنظيم داعش (الارهابي) وسيطرته على مساحات واسعة من الأراضي العراقية – على صعيد العوامل الداخلية– مؤشراً بارزاً على العلاقة المعقدة بين تراجع التعايش المجتمعي والتحديات الأمنية . إذ لم يكن ظهور هذا التنظيم مجرد حدث عابر، بل كان جزءاً من سياق أوسع اتسم بتآكل الثقة وتراجع التنسيق الفعال بين مختلف الأطراف في المشهد العراقي.

إذ تمكن تنظيم داعش (الارهابي) من استغلال التحديات القائمة في بعض المناطق، لا سيما تلك التي شهدت شعوراً بنقص التمثيل أو ضعف الاستجابة للاحتياجات المحلية .ففي ظل ظروف معينة، قد يجد الأفراد أنفسهم في وضع تضعف فيه روابطهم مع الإطار الوطني الأوسع، مما قد يؤدي إلى تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات الحكومية على توفير الحماية والعدالة بشكل متساوٍ (Ababakr 2022, 14)

وفي هذا السياق، استثمر التنظيم في حالة عدم اليقين والتطلعات غير المستجابة، مقدماً نفسه كبديلٍ مزعوم أو قوة حامية في غياب استجابات فعالة. فقد اعتمد على روايات تستغل الفجوات الاجتماعية والسياسية، محاولاً بذلك ملء الفراغ الذي قد ينشأ عن ضعف القنوات الرسمية في معالجة القضايا المجتمعية. هذا التراجع في التفاهم المتبادل، وغياب الأطر الجامعة للحوار، ساهم في تهيئة بيئة كانت أكثر عرضة لاختراق الأيديولوجيات المتطرفة.

وكانت إحدى نتائج هذا التراجع في التعايش المجتمعي هي تأثر مستوى الثقة بين المجتمع والمؤسسات الحكومية والأمنية (Ababakr 2022، ١٥) هذا التأثر، إلى جانب التحديات الهيكلية التي واجهتها الدولة، انعكس في ضعف الأداء الأمني في مواجهة هجمات داعش (الارهابي)، مما أفضى إلى

سقوط مدن ومناطق بيد التنظيم. ولم يكن هذا الانهيار ليحدث بهذه السرعة لو كانت الروابط الاجتماعية ومستوى الثقة بين جميع الأطراف في حالة مثلى، مما يعكس أهمية البناء المجتمعي المتماسك.

وبالتالي، فإن تراجع التعايش، والذي تزامن مع ضعف الثقة في بعض جوانب الأداء الحكومي، قد أوجد حالة من الانكشاف الأمني (Ababakr 2022، ٢٥) .هذا الانكشاف لم يقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل امتد ليشمل البنية الاجتماعية التي أصبحت أكثر عرضة للاستقطاب والاستغلال من قبل التنظيمات المتطرفة التي وجدت في التحديات المجتمعية أرضية للتوسع.

أما المرحلة الثالثة فهي حقبة ما بعد داعش (الارهابي) إذ يمثل عام ٢٠١٨ بداية مرحلة إعادة بناء التعايش وهي مرحلة ممتدة ومفتوحة زمنيا. ففي أعقاب التحديات الأمنية والاجتماعية المعقدة التي مر بها العراق، خاصة بعد فترة الصراعات وما خلفته من تصدعات في النسيج المجتمعي، برزت الحاجة الماسة إلى استراتيجيات فعالة لإعادة بناء الثقة وتعزيز التعايش. في هذا السياق، بدأت الدولة العراقية، بدعم من جهود أممية ودولية، تنفيذ برامج مصالحة مجتمعية محلية .هذه البرامج ارتكزت على مبدأ أساسي وهو إشراك الزعامات العشائرية والدينية كمحاور رئيسية في لجان وساطة تهدف إلى إعادة لحمة المجتمع (Nations 2022، ٧)

وأثبتت هذه الزعامات، بحكم مكانتها الاجتماعية وتأثيرها التقليدي، فعاليتها في توفير قنوات اتصال موثوقة بين الفئات المتنازعة، والمساهمة في حل النزاعات على المستوى القاعدي. كان الهدف الأسمى لهذه اللجان هو إعادة المهجرين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية، وهو ما يُعد مؤشراً حيوياً على استعادة الأمن والثقة. فالعودة الطوعية والكريمة للمهجرين لا تعني مجرد توفير المأوى، بل تتطلب بناء الثقة بين المجتمعات التي شهدت صراعات، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للجميع (Nations, Special Feature 1: Forgiveness and Reconciliation – The Road to Community Peace after Loss 2023)

إن إعادة التعايش المجتمعي بهذه الطريقة لم يكن هدفاً بحد ذاته فحسب، بل كان مدخلاً أساسياً ومحورياً لإعادة الاستقرار الأمني على المستوى المحلي .فمع انخراط الزعامات المحلية والمجتمعات في جهود المصالحة، لوحظت نتائج إيجابية ملموسة. على سبيل المثال، تراجعت حالات العنف بين العشائر بشكل ملحوظ، إذ ساهمت آليات الوساطة في تسوية الخلافات بدلاً من تصعيدها إلى صراعات مسلحة. كما ارتفعت نسب عودة النازحين إلى مناطقهم، وهو ما يعكس تحسن الأوضاع الأمنية والمجتمعية، واستعادة جزء من الثقة في قدرتهم على العيش بأمان في محيطهم (Nations، Community-Based Reintegration in Iraq (CRI): Conflict Analysis 2022 & Reconciliation، ٩)

هذه التحولات ساهمت بشكل مباشر في أن يبدأ المواطن بالشعور بالأمان في محيطه المحلي . هذا الشعور بالأمان، المستند إلى استقرار العلاقات المجتمعية وتحسن الوضع الأمني على الأرض، يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الأمن المجتمعي الشامل، ويمهد الطريق لمرحلة التعافي والبناء في العراق.

باختصار، يتبين أن التعايش السلمي ليس مجرد هدف بحد ذاته، بل هو وسيلة استراتيجية فعالة وحيوية لتعزيز الأمن المجتمعي وضمان استدامته على المدى الطويل. إنه نهج شامل يُسهم في بناء مجتمعات أكثر أمانًا، استقرارًا، وازدهارًا، وهو أمر بالغ الأهمية للعراق في مسيرته نحو الاستقرار الدائم. وبالنسبة للعراق، فإن بناء هذه المناعة المجتمعية عبر تعزيز التعاون بين القبائل والأطياف والمناطق يُعد مفتاحًا أساسيًا لضمان عدم استغلال الاختلافات من قبل قوى خارجية أو داخلية تسعى لزعزعة استقراره.

الخاتمة

لقد استعرضت هذه الدراسة بعمق العلاقة الجدلية والمتشابكة بين مفهومي التعايش السلمي والأمن المجتمعي في السياق العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مستخدمة منهجية تحليلية نقدية تتبعت التحولات السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق. انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن استدامة الأمن المجتمعي في مجتمع تعددي كالعراق رهين بتحقيق تعايش سلمي حقيقي ومؤسسي. وقد أثبتت النتائج المستخلصة من التحليل أن هذه الفرضية لا تزال تشكل تحدياً محورياً في مسيرة بناء الدولة العراقية الحديثة.

وكشفت الدراسة أن التعددية القومية والدينية والمذهبية، التي لطالما كانت سمة مميزة للمجتمع العراقي، تحولت بفعل عوامل سياسية وتاريخية ودولية معقدة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، إلى مصدر للانقسام والتوتر بدلاً من أن تكون مصدر إثراء وتنوع. وقد أظهر التحليل أن الأنظمة المتعاقبة قبل ٢٠٠٣ ساهمت في تآكل النسيج الاجتماعي بفعل سياسات القوة والإقصاء، مما خلف تركة ثقيلة من عدم الثقة والهشاشة.

وبعد عام ٢٠٠٣، ومع تبني نظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية والإثنية، تفاقمت الأوضاع، إذ أدت هذه الآلية إلى ترسيخ فكر المكوناتية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. هذا التغيير في بنية السلطة، وإن كان يهدف إلى تمثيل جميع الفئات، إلا أنه أفرز بيئة سياسية هشة، وسهل تغلغل الانتماءات الفرعية، بل وغذى أحياناً العنف الطائفي الذي بلغ ذروته في فترات معينة.

ومع ذلك، لم تكن الصورة قاتمة تماماً. فلقد أبرزت الدراسة الدور المحوري الذي أدته المرجعية الدينية ومكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في استعادة الوعي بأهمية الهوية الوطنية الجامعة وضرورة التعايش المشترك، خاصة في مواجهة التهديدات الوجودية كتنظيم داعش (الارهابي). كما أن التحولات في خطاب الاحتجاجات الشعبية منذ عام ٢٠١٥ وحتى حراك تشرين ٢٠١٩، والتي انتقلت من

المطالب الفئوية إلى المطالب الوطنية الشاملة، تعكس تنامياً في الوعي المجتمعي بأهمية تجاوز الانقسامات وبناء دولة المواطنة.

إن الأمن المجتمعي، كما بينت الدراسة، لا يقتصر على الجوانب الأمنية البحتة، بل يتجذر في أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية عميقة. فالفساد المستشري، والبطالة المتفشية، والتنمية غير المتوازنة، كلها عوامل تقوض أسس التعايش المستدام وتزيد من احتمالية تفجر الصراعات. وبالتالي، فإن أي استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن المجتمعي يجب أن تتناول هذه الأبعاد المتكاملة.

التوصيات:

لتفعيل دور التعايش السلمي في تحقيق الأمن المجتمعي في العراق، توصي الدراسة بما يلي:

١. مكافحة الفساد وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء .
٢. العمل على تحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل للشباب .
٣. بناء الثقة وتعزيز الحوار بين مختلف المكونات العراقية .
٤. مكافحة التطرف وتعزيز دور المؤسسات الدينية في نشر ثقافة التسامح والاعتدال .
٥. معالجة تركة الماضي من الصراعات والعنف من خلال آليات العدالة الانتقالية وجبر الضرر للضحايا .
٦. تفعيل دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تشكيل ثقافة التعايش على المدى الطويل من خلال المناهج الدراسية والبرامج الثقافية والنشاطات الشبابية .

أولا:
القرآن الكريم.
ثانيا: المعاجم والموسوعات:
١. بدوي، أحمد زكي. ١٩٧٠. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
٢. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. ١٩٧٧. تاج العروس. تحقيق مصطفى حجازي. ج١٧. الكويت: وزارة الإعلام.
٣. عطية الله، أحمد. ١٩٦٨. القاموس السياسي. ط٣. القاهرة: دار النهضة العربية.
٤. عمر، أحمد مختار. ٢٠٠٨. معجم اللغة العربية المعاصرة. ط١. المجلد الثاني. القاهرة: عالم الكتب.
٥. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. ٢٠٠٥. القاموس المحيط. تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي. ط٨. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
٦. مجمع اللغة العربية. ٢٠٠٤. المعجم الوسيط. ط٤. مصر: مكتبة الشروق الدولية.
٧. مدكور، إبراهيم. ١٩٧٥. معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثالثا: المصادر عربية:

أ) الكتب العربية:

١. بطاطو، حنا. ١٩٩٥. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول: من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ط٢. ترجمة عزيز الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

٢. الترمذي، محمد بن عيسى. ١٩٧٥. سنن الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون. ط٢. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٣. التويجري، عبد العزيز بن عثمان. ٢٠١٥. الإسلام والتعايش بين الأديان في أفق القرن الحادي والعشرين. ط٢. الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).
٤. جرجس، فواز. ٢٠١٦. داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. ترجمة محمد شيا. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٥. الحمداني، رعد مجيد. ٢٠١٤. معارك الجيش العراقي الكبرى من عام ١٩٧٣–٢٠٠٣. عمّان: دار آمنة للنشر والتوزيع.
٦. محفوظ، محمد. ٢٠٠٥. «في معنى التسامح: التسامح وآفاق السلم الأهلي». في: رضوان السيد وآخرون، التسامح وجذور اللاتسامح. بغداد: وزارة الثقافة/مركز دراسات فلسفة الدين.

ب) المقالات والبحوث العربية:

١. البدري، عمار سعدون، وسعد علي حسين. ٢٠٢٢. «أثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق أنموذجًا بعد هزيمة داعش عام ٢٠١٧». مجلة تكريت للعلوم السياسية ١ (٢٧).
٢. حكمت، منى حمدي. ٢٠١٥. «مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق». مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد) (٥٢).
٣. عبد الله، بدرية صالح. ٢٠٢٤. «محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣». مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد) (٦٨).
٤. قاسم، أحمد حسن. ٢٠٢٣. «الخطاب الديني وأثره في التعايش السلمي بين الأديان: خطاب السيد السيستاني في الشأن العراقي بعد عام ٢٠٠٣ أنموذجًا». مجلة مركز دراسات الكوفة (جامعة الكوفة) ٢ (٦٩).
٥. كريم، مريم محسن، ومحمد جاسم حلفي. ٢٠١٩. «موضوعات التعايش السلمي في القنوات الفضائية الأجنبية الموجهة باللغة العربية». مجلة الباحث الإعلامي (٤٦).
٦. مهدي، عبير سهام. ٢٠١١. «مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية... العراق أنموذجًا». في: التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية. السليمانية: جامعة السليمانية.
٧. النجار، باقر سلمان. ٢٠٠٨. «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي». مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٣١(٣٥٢).
٨. هيئة التحرير. ٢٠٠٥. «التعايش في ظل الاختلاف». مجلة أوراق ديمقراطية: من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور. بغداد: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية (٢).

ج) الرسائل الجامعية:

١. فاضل، رائد ربيع. ٢٠١٥. التنشئة الاجتماعية-السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية "العراق أنموذجًا". رسالة ماجستير غير منشورة. بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.
٢. جريدات، راهف نضال لطفي. ٢٠٢٢. الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: العراق أنموذجًا. رسالة ماجستير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

د) التقارير والوثائق:

١. الأمم المتحدة. ٢٠٠٤. تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاع. مجلس الأمن 23 .(S/2004/616) أغسطس ٢٠٠٤.
٢.

هـ) المقالات:

٣. دودج، توبي، وريناد منصور. ٢٠٢١. الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق. لندن: تشاتام هاوس. تاريخ الوصول ١١ تموز ٢٠٢٥.

رابعًا: المصادر الأجنبية:

أ) الكتب الأجنبية:

1. Dahl, Robert A. 1998. On Democracy. New Haven, CT: Yale University Press.
2. Dicey, Albert Venn. 1885. Introduction to the Study of the Law of the Constitution. London: Macmillan and Co.
3. Dodge, Toby. 2012. Iraq: From War to a New Authoritarianism. London: Hurst and Company.
4. Haddad, Fanar. 2011. Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. New York: Oxford University Press.
5. Hayek, Friedrich August von. 1960. The Constitution of Liberty. Chicago: University of Chicago Press.
6. Held, David. 2006. Models of Democracy. 3rd ed. Stanford, CA: Stanford University Press.
7. Jones, Richard Wyn. 2018. The Rule of Law and the Pursuit of Peace. Cambridge: Cambridge University Press.
8. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, Jr. 1977. Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown and Company.
9. Kymlicka, Will. 1995. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press.
10. Parekh, Bhikhu. 2000. Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory. Cambridge, MA: Harvard University Press.
11. Putnam, Robert D. 2000. Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster.
12. Raz, Joseph. 1979. “The Concept of the Rule of Law.” In The Authority of Law: Essays on Law and Morality. Oxford: Oxford University Press.
13. Sen, Amartya. 2009. The Idea of Justice. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.

ب) مقالات/دوريات

1. Ababakr, Amer. 2022. “The Reasons Behind the Rise of ISIS: An Analytical Perspective.” Mediterranean Journal of Social Sciences 13.(٥)
2. Khan, Hashmat Ullah. 2024. “An Analytical Investigation of Consequences of Terrorism in the Middle East.” Journal of Economic Criminology 4.

3. McCandless, Erin. 2020. “Resilient Social Contracts and Peace: Towards a Needed Reconceptualization.” Journal of Intervention and Statebuilding 14 (1). Accessed July 11, 2025.
4. Yosufi, Abdul Basir. 2016. “The Rise and Consolidation of Islamic State: External Intervention and Sectarian Conflict.” Connections: The Quarterly Journal 15.(4)
5. Kymlicka, Will. 1995. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press.

د) تقارير/منظمات ومصادر إلكترونية

1. Al-Ali, Zaid. 2023. “Flawed by Design: Ethno-Sectarian Power-Sharing and Iraq’s Constitutional Development.” Chatham House. Accessed July 11, 2025.
2. Alkinani, Zeidon. 2021. “Iraq’s Tishreen Protest Movement: The Exceptional Domestic Pressure Tool.” Arab Center Washington DC. Accessed July 11, 2025.
3. Bobseine, Haley. 2018. “Tribal Justice in a Fragile Iraq.” The Century Foundation. Accessed July 11, 2025.
4. Goldstein, Sam. 2025. “What Exactly Is Peaceful Coexistence?” Psychology Today, May 12, 2025. Accessed July 11, 2025.
5. Lederer, Edith M. 2022. “UN Urges Iraq to Tackle Corruption and Improve Services.” AP News, October 3, 2022. Accessed July 11, 2025.
6. UNESCO. 1995. Declaration of Principles on Tolerance. Paris: UNESCO. Accessed July 11, 2025.
7. United Nations. 2022. Community-Based Reconciliation & Reintegration in Iraq (CRI): Conflict Analysis 2022.
8. United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI). 2017. “Cross-Country Roundtable Discussions ‘National Reconciliation: Prospects and Challenges,’ Karbala.” September 18, 2017. Accessed July 11, 2025.
9. International Organization for Migration and Iraqi Ministry of Displacement and Migration. 2008. Quoted in WikiLeaks cable: “08BAGHDAD3099_a.” WikiLeaks.